إدارة أحزاب الإسلام السياسي للمراحل الانتقالية: حركة النهضة في تونس أنموذجا

أ. **محمد أديب حميدي**، طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1
hmohamedadib@gmail.com

ملخص :

شهدت المنطقة العربية حراكا شعبيا عجل بسقوط أنظمة ديكتاتورية حكمت لعقود من الزمن، انخرطت فيه مختلف التيارات والأطياف السياسية من أجل الحرية والديمقراطية، ومن بينها التيار الإسلامي، الذي شاركت أحزابه في إدارة المرحلة الانتقالية، حيث برزت تجربة حركة النهضة الإسلامية في تونس من خلال قيادتها لثلاثية الحكم "الترويكا" في مرحلة حساسة، و من هنا تبرز الإشكالية التي تدور حولها الدراسة: كيف ساهمت حركة النهضة الإسلامية من خلال نخبها وبرامجها السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية في تونس؟ و قد تم اعتماد منهج دراسة حالة، الذي يعتبر المنهج الأمثل في مثل هذه الدراسات، و الذي من خلاله نسعى للإلمام بكل ما تعلق بحركة النهضة كحزب إسلامي ودوره في إدارة المرحلة. من أهم استنتاجات الدراسة أن حركة النهضة التي أقامت تحالفا مع حزبين علمانيين، قدمت تنازلات من اجل استكمال مسارات المرحلة الانتقالية و وضع دستور توافقي، مثبتة قابلية الأحزاب الإسلام السياسي للانخراط في الديمقراطية التعددية والمشاركة في الحكم إلى جانب المكونات السياسية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب الاسلامية، تونس، حركة النهضة، إدارة الأحزاب.

Abstract:

The Arab region has experienced a popular movement that has brought to the downfall dictatorial regimes, with the participation of all political currents, including the Islamic trend, even in the management of the transitional period, from which we record the experience of Tunisian Ennahdha by his troika in a specific period. Thus, the problematic of the study is as follows: how did Ennahdha participate by his elite and these programs in the management of the transition phase? We have adopted a case study methodology, by which we seek to know everything about the Ennahdha movement as an Islamic party and its role in the management of this period. Among the conclusions of the study, Ennahdha who established an alliance with two secular parties, made concessions in order to complete the transitional stage, and establish a consensus constitution, confirming its ability as an essential element of this democracy.

Keywords: Islamic parties, Tunisia, Ennahda Party.

مقدمة

تعيش المنطقة العربية اليوم أوضاعا غير مستقرة خصوصا منذ الحراك الشعبي الذي عرفته بداية العشرية الثانية من القرن الحالي أو ما يعرف بالربيع العربي، حيث سقطت أنظمة سياسية وحلت مكانها أخرى، لتشهد من جديد تراجعا رهيبا عن المكتسبات تحت مسميات عديدة؛ و يعتبر الدارسون تونس الدولة الوحيدة من بين دول الربيع العربي التي استطاعت أن تحقق استقرارا سياسيا نوعيا بمشاركة كل الأطياف السياسية وتقيم مؤسسات دستورية أساسها العملية الانتخابية، فاصلة في قضاياها الوطنية والدولية رغم الاختلاف في مكونات طبقتها السياسية؛ هذا الاستقرار وما تحقق في تونس اليوم أحدث جدلا حقيقيا حول دور التيار الإسلامي في عملية الدمقرطة متمثلا في حركة النهضة التونسية التي من خلال موقعها الريادي وقيادتها لثلاثية الحكم "الترويكا" في مرحلة انتقالية معقدة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مرتبطة باقتصاد منهار ونظام قديم متمكن وجماعات إسلامية تصر على العنف، فقد قادت الحركة الدولة ووجهت العمل السياسي التونسي نحو وضع أسس فعالة لبناء دولة ديمقراطية تعددية تسع الجميع أساسها المواطنة.

وعليه، فقد أصبح الإسلام السياسي اليوم من أبرز الظواهر السياسية التي يجب على الدراسات العلمية أن تولها اهتماما ليس على مستوى البلاد العربية وفقط، بل كذلك على المستوى الدولي والإقليمي، خصوصا لدوره الكبير ومساهماته في بروز أنظمة وأوضاع سياسية جديدة لم يتعود عليها المواطن العربي، ساعية نحو التحول إلى أنظمة ديمقراطية تعددية بعد أن عاشت المنطقة في ظل الديكتاتورية لعهود طويلة.

من الناحية العلمية نسعى انطلاقا من موضوع مشاركة أحزاب الإسلام السياسي عموما ومشاركتها في الحكم وإدارة المراحل الانتقالية، إلى الوقوف على إمكانية توافق هذا التيار بما يمثله ويحمله من أفكار وإيديولوجية مع غيره من المكونات المجتمعية الأخرى، والبحث في ما يسهل السير في إطار المنظومة الديمقراطية التعددية بما تمثله وتتطلبه. ومن الناحية العملية، تحاول الدراسة تقديم مسح لأحد أبرز تجارب الانتقال الديمقراطي "تجربة تونس" والتي اتسمت العملية فيها بالتوافق بين الفصائل والتيارات المختلفة على متطلبات أساسية لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة من وضع للدستور، وإجراء الانتخابات، وأخذ العدالة الانتقالية لمجراها الطبيعي، دون إغفال الجانب الاقتصادي.

نحاول في إطار هذه الدراسة الوقوف على قابلية لأحزاب الإسلام السياسي الانخراط في الديمقراطية التعددية عموما والمشاركة في الحكم خصوصا. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم الأحزاب الإسلامية في العالم الإسلامي باعتبار أن راشد الغنوشي يعد رائد مدرسة المشاركة لا المغالبة، وكذلك الوقوف على الدور الذي لعبته حركة النهضة في سبيل إقامة دولة ديمقراطية على أساس المواطنة، احترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للوصول إلى السلطة استنادا لانتخابات حقيقية شفافة، وتوفير دليل عملي لدراسة العلاقة التوافقية لأحزاب الإسلام السياسي والمشاركة السياسية في إطار الديمقراطية التعددية من خلال مؤشرات محددة تبرزها الدراسة. كما تهدف الدراسة إلى توضيح علاقات التعاون التي يمكن أن تنشأ بين الإسلاميين وغيرهم من اليساريين والقوميين والليبراليين، التي يكون أساسها مجابهة ومواجهة الحكم القائم من موقع المعارضة، وخدمة المواطن وترسيخ الحكم الديمقراطي عندما تكون هذه التيارات على اختلاف إيديولوجياتها في الحكم.

بناءا على ما سبق ومن أجل دراسة إدارة حركة النهضة للمرحلة الانتقالية باعتبارها الفائز بأكبر عدد من المقاعد بعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، حيث لم يسبق للحركة مثل ذلك، كما أن المرحلة نفسها تكتسي أهمية بالغة بسبب التحديات الكثيرة وضرورة تحقيق التوافق بين مختلف القوى المشاركة في الحراك، وحنكة في معالجة ملف القوى المضادة للثورة، تبرز الإشكالية التي تدور حولها الدراسة: **كيف ساهمت حركة النهضة الإسلامية من خلال نخبها وبرامجها السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية في تونس؟**

وتقدم هذه الدراسة جملة من الفرضيات كالتالي: **الفرضية الأولى**: يرجع نجاح أو فشل إدارة المرحلة الانتقالية بقيادة أحزاب الإسلام السياسي إلى طبيعة الفكر السياسي لهذه الأحزاب وتصورها لمفهوم العمل السياسي. **الفرضية الثانية**: لعب التاريخ النضالي والتنظيمي لأحزاب الإسلام السياسي دورا فعالا في إدارة المرحلة الانتقالية. الفرضية الثالثة: توافق القوى الأساسية للثورة وتنازلاتها تلعب دورا مهما في نجاح المرحلة الانتقالية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات سوف يتم اعتماد منهج دراسة حالة، حيث يقوم على جمع أكبر قدر من المعطيات، البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة بغرض إعداد تقارير تفصيلية عميقة بهدف الإلمام بكل حيثياتها من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على الحالات المماثلة، و من خلال هذا المنهج نسعى للإلمام بكل ما تعلق بحركة النهضة كحزب إسلامي ودوره في الانتقال الديمقراطي وإدارة المرحلة الانتقالية.

أولا: انتخابات المجلس التأسيسي التونسي

باعتبار النهضة حركة قديمة لها قاعدة محترمة من المناضلين القدامى المتشبعين بفكرها، فقد انطلقت في إعدادها لقوائمها لانتخابات المجلس التأسيس المزاوجة بين النضال والكفاءة، فضمت القوائم على مستوى الداخل والخارج كبار قادتها، كأمينها العام حمادي الجبالي على رأس قائمة سوسة وهو مهندس، وعلى رأس قائمة صفاقس 1، محمد بن سالم عضو المكتب التنفيذي على رأس قائمة زغوان، الحبيب اللوز على رأس قائمة صفاقس 2، الصحبي عتيق عضو المكتب التنفيذي ومدير جريدة الفجر على رأس قائمة أريانة، سمير دليو على رأس قائمة بنزرت، نور الدين البحيري على رأس قائمة بن عروس، عبد المجيد النجار على رأس قائمة مدنين، عامر لعريض على رأس قائمة فرنسا 1، وغيرهم. كما أن حركة النهضة طبقت المناصفة الفعلية بين المرأة والرجل حيث جاء عدد النساء مساوي تماما لعدد الرجال، وجاء الترتيب رجل ثم امرأة إلى غاية نهاية القائمة، عدا قائمة تونس 2 التي ترأستها السيدة سعاد عبد الرحيم.

ورغم أن الحركة تعد حزب سياسي له ثقله في تونس استنادا لقاعدتها العريضة ونتائج انتخابات سنة 1989م التي دخلتها بقوائم مستقلة، إلا أنها تعاملت مع الوضع الجديد بكثير من الموضوعية، أساسها مساهمة جميع التونسيين في إسقاط النظام المستبد الذي تبنى أسلوبا في الحكم قائم على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية(حمي الدين،2011، ص2). نتج عنه تحول تونس إلى بلد أسير عصابة عائلية، وبالتالي ارتكزت رؤية الحركة لتونس الجديدة على التشاركية مع كل القوى وأن المرحلة تتطلب تضافر جهود الجميع مهما اختلفت إيديولوجياتهم، فجاء خطابها معتدل بعيدا عن الخطاب الإسلامي التقليدي، عرضت

رؤيتها لتونس بكل وضوح سواء من خلال برنامج سياسي، اقتصادي، اجتماعي، وثقافي تربوي، مفصل بدقة أعده خبراء في شتى المجالات، ضم أرقاما والتزم بتحقيق نتائج على امتدا سنوات حكمها، ولم تلتزم الحركة بها في السنة الأولى أو الثانية لاستحالة ذلك على اعتبار الوضع الموروث خصوصا أن السنوات الأولى قد يغيب عنها الاستقرار السياسي، وقد كان برنامجها وسطيا معتدلا منفتحا على كل مكونات المشهد التونسي بما فيهم التيار العلماني المتطرف الحاضر بشكل حقيقي و المعزز بترسانة من القوانين .

وقبل أن نتطرق إلى النتائج حري بنا الإشارة إلى أن الانتخابات التونسية جرت في أجواء شفافة وبعيدة عن الصراع والعنف و" تمت بشروط و في ظروف ضمنت صدق التعبير عن الإرادة العامة سواء عند الحملة الانتخابية، أو عند التصويت أو عند فرز الأصوات و إعلان النتائج"(خميس وآخرون،2014، ص64) ، مع قبول جميع الأحزاب بالفوز الكاسح لحركة النهضة، ولم تسجل طعون عديدة عدا ما تعلق منها بقوائم العريضة الشعبية، حتى أن المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي الذي غطى الانتخابات اعتبر ها انجازا استثنائيا في دولة تخرج من عقود من الحكم الاستبدادي(المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، 2011، ص8) . كما اعتبر المعهد الديمقراطي الوطني أن هذه الانتخابات هي خطوة هامة في انتقال البلاد نحو شكل أكثر ديمقراطية وتمثيلا للحكومة(المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، ص.21) .

أما بالنسبة لنتائج الانتخابات المجلس التأسيسي الذي يتشكل من 217 مقعدا فجاءت مراتبها الأولى كالتالي:

- حركة النهضة: 90 مقعدا، بنسبة 41,47 %
- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: 30 مقعد، بنسبة 13,82 %
- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات: 21 مقعدا، بنسبة 9,68 %
- قائمة العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية: 19 مقعدا، بنسبة 8,76 %
- الحزب الديمقراطي التقدمي: 17 مقعدا، بنسبة 7,83 % (النتائج/انتخابات-2011 www.isie.tn)

وقد تصدرت حركة النهضة بمجوع 90 عضوا منها 42 امرأة من مجموع نساء المجلس المقدر بـ 49 امرأة، حيث من خلال هذه النتائج نلاحظ جليا المكانة التي قدمتها حركة النهضة للمرأة وهو أمر لم يسجل مثله قط في تاريخ تونس، و قد ساعد الحركة على الفوز إضافة إلى كل ما تتميز به من تنظيم و انتشار وإيمانها بمشروعها الإقصاء الذي تعرضت له سابقا و باعتبارها "الجواد الذي ابعد من السباق و من تم كان الهدف هو اختيار المشروع الإسلامي بعدما فشلت المشروعات القومية و اليسارية "(الكتبي وآخرون ، 2012، ص.74).

ومن جهة أخرى فقد كشفت الانتخابات محدودية السند الشعبي لقوى اليسار المتطرف والنخب المتحاملة على "الأحزاب الإسلامية" والتي تصنع باستمرار الحدث من خلال حضورها الإعلامي المكثف عبر مختلف المحطات الإعلامية، و التي تحالفت في إطار جبهات سياسية مستهدفة توحيد الجهود ضد القوى الإسلامية(الانباري وآخرون 2012، ص.44.).

ثانيا: الحكم الجديد وتوافقات مرحلة ما بعد الحراك.

نصبت نتائج الانتخابات حركة النهضة كفاعل أول في تلك المرحلة، فكان يكفيها عدد قليل من النواب لقيادة تونس بشكل فردي، تم لها ذلك من خلال تحالف مع أحزاب صغيرة وطامحة، أو مع قوى قريبة منها كالعريضة الشعبية، بحكم انتماء زعيمها الهاشمي الحامدي للنهضة ونضاله ضمن صفوف طلبتها، لكن حركة النهضة لم يكن همها القيادة، بل نجاح مشروعها الذي تقدمت به للشعب التونسي يهدف إلى بناء تونس بمعية قوى أساسية في النضال بعيدا عن الإيديولوجية والمصالح الحزبية الضيقة، فكانت فكرة "الترويكا " لإدارة الدولة جماعيا في المرحلة الانتقالية، على أن تسند رئاسة الدولة، رئاسة الحكومة و رئاسة المجلس التأسيسي لأحد شخصيات الأحزاب المشكلة للترويكا، متمثلة في حركة النهضة، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، من خلال هذا التوافق تأكد أن الحركة عموما ورئيسها راشد الغنوشي خصوصا " كان حريصا على التوافق السياسي مع الاحزاب السياسية العلمانية ولم يشأ أن يستأثر بالوظائف القيادية السياسية كافة"(ياسين 2012، ص292.)

وقد سعت حركة النهضة من خلال هذا التحالف إلى جملة من توصيل رسائل عديدة منها بالخصوص:

– إثبات وتأكيد عدم تطرفها واندماجها الكلى ضمن المنظومة التونسية حيث أن الترويكا هي تحالف بين أحزاب ثلاث من إيديولوجيات مختلفة.

– التأكيد عل مفهومها للديمقراطية الذي نجد فيه مكانا لمختلف الاتجاهات وأن " الديمقراطية ليست صناديق اقتراع فحسب، يحتكم إليها فتقضي بأحكامها بين المتنافسين، و إنما هي اتفاق و تعاقد على مشروع مجتمعي وعلى نظام سياسي مدني"(بلقزيز 2012، ص21).

– الوفاء لتحالفات المعارضة والنضالات السابقة من أجل نظام حكم ديمقراطي في تونس وخصوصا ما تم في إطار هيئة 18 أكتوبر 2005.

– إقامة نظام حكم جديد ديمقراطي لتفادي الوقوع في الاستبداد والديكتاتورية، سواء فرد أو مؤسسة أو حزب (Marzouki 2013, p 73.) ، و لو كانت حركة النهضة نفسها.

– التأكيد على أن الاتفاق على إسقاط النظام القديم لا يكفي للعبور نحو نظام آمن، بل يجب الاتفاق و التوافق على آليات البناء الجديد التي أساسها الشراكة.

و من أجل تجسيد ما تصبوا إليه الحركة و تجسيدا لما تم ذكره تم التوافق على ما يلي:

- **رئاسة الجمهورية**

في إطار الترويكا جرى الاتفاق على أن يكون رئيس جمهورية تونس خلال المرحلة الانتقالية هو المناضل الحقوقي منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وفي ذلك اعتراف وإقرار للدور الذي لعبه الرجل من أجل بناء تونس الديمقراطية.

- **رئاسة المجلس التأسيسي**

انعقدت بتاريخ 2011/11/22 أول جلسة للمجلس التأسيسي تم خلالها فتح الباب لانتخاب رئيس المجلس حيث ترشح لذلك كل من مصطفى بن جعفر عن التكتل الديمقراطي للعمل والحريات و مي الجريبي عن الحزب الجمهوري التقدمي، وقد شارك في التصويت 215 عضوا، نال مصطفى بن جعفر 145 صوتا ليصبح رئسا للمجلس، بينما نالت مي الجريبي 68 صوتا وامتنع عضوان عن التصويت، كما تم استكمال عملية هيكلة المجلس بتنصيب مختلف اللجان.

- **رئاسة الحكومة**

كما تم الاتفاق عليه في إطار الترويكا، أسندت رئاسة الحكومة لحركة النهضة، إلا أن أهم مفاجأة هي أن الحركة رشحت الأمين العام حمادي لجبالي لترأس الحكومة عوض رئيس الحركة راشد الغنوشي، إذ تعودنا في الديمقراطيات الغربية أو العربية أن رئيس الحزب هو من يتولى المناصب العليا في الدولة بعد الفوز في الانتخابات، ولا أدل على ذلك من ترأس منصف المرزوقي للدولة ومصطفى بن جعفر للمجلس التأسيسي، و بعد استقالة رئيس الحكومة تم تكليف وزير الداخلية لترأس هذه الهيئة الدستورية.

وتجدر الإشارة انه بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد، ودخول البلاد في أزمة متسببة في بعض الاضطرابات عبر مناطق عدة من البلاد، اقترح حمادي لجبالي إعادة تشكيل حكومة جديدة على أسس غير حزبية، تضم كفاءات وطنية وتقنوقراط، وأمام استحالة تنفيذ وقبول شروطه من طرف الترويكا، قدم حمادي لجبالي استقالته بتاريخ في 19 فيفري 2013، ورغم محاولات حركة النهضة ثني رئيس الحكومة استقالته إلا أنه أبى.

أما في عهد حكومة علي العريض فقد تعطل العمل بالمجلس التأسيسي نظرا لانسحاب عدد معتبر من نواب المعارضة بعد اغتيال محمد براهمي ونصبهم لخيام بمقابل المجلس في حركة عصيان ودعوتهم لاستقالة الحكومة وتعيين حكومة بعيدة عن الترويكا. وقد أثرت الأحداث التي جرت في مصر في صورة الانقلاب العسكري، فقد حاولت المعارضة التونسية الاستلهام من الحالة المصرية، لإسقاط حكم النهضة على حد قولهم. لكن حكومة على العريض صمدت في وجه دعوات الاستقالة خوفا من حالة الفراغ التي قد تقع فيها البلاد ما من شأنه أن يقضي على التجربة الديمقراطية الناشئة.

- **الهيئة المستقلة للانتخابات**

من الضمانات القانونية والسياسية لنزاهة الانتخابات هو قيامها تحت إشراف هيئة مستقلة كلية عن الحكومات، اتضح أثر ذلك جليا في انتخابات المجلس التأسيسي. وفي إطار بناء مؤسسات الدولة التونسية، وتحضيرا للمواعيد الانتخابية اللاحقة سواء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية أنشئت للمرة الثانية هيئة عليا مستقلة للانتخابات بموجب مرسوم رئاسي رقم 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012، و"هي هيئة عمومية مستقلة ودائمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي مقرها تونس العاصمة، تتولى القيام بجميع العمليات المرتبطة بتنظيم الانتخابات والاستفتاءات وإدارتها والإشراف عليها طبقا لهذا القانون وللتشريع الانتخابي"(مرسوم رقم 23 لسنة 2012)

وتضم الهيئة كل من شفيق صرصار رئيسا، ومراد بن مولي، فوزية الدريسي، رياض بوحوشي، لمياء الزرقوني، نبيل بفون، خمائل فنيش، أنور بن حسن، كمال التوجاني أعضاء.

ثالثا: تحديات في وجه الترويكا

واجه الحكم الجديد منذ انتخابات المجلس التأسيسي تحديات كبرى ارتبطت أساسا بحداثة التجربة الديمقراطية بعد سقوط النظام الاستبدادي، في سبيل تحقيق الآمال الكبيرة التي تعلقها الجماهير على الحكام الجدد، فلا تكفي الحرية والتعددية دون حل للازمة الاقتصادية، كما أن الشعب الذي انتفض سيظل واقفا لحين تحقق ما انتفض من أجله.

- **تحدي آجال استكمال عمل التأسيسي:** مثّل عدم قدرة الترويكا احترام الآجال المحددة لاستكمال المرحلة الانتقالية في مدة سنة، أكبر تحدي في وجه حركة النهضة على أساس أنها المهندس الرئيسي للحكم، حيث أنه كان من المفروض أن ينتهي المجلس التأسيسي من وضع الدستور الجديد في ظرف عام بعد انتخابات التي جرت في أكتوبر 2011، وأن تجرى الانتخابات التشريعية في جوان 2013. هذا التأخر في تجسيد الاستحقاقات دفع البعض للمطالبة بحل المجلس باعتباره أصبح غير شرعي، وغير مؤهل لاستكمال ما تبقى من مهام، ونفس الشيء بالنسبة للحكومة والرئاسة المنبثقة عنه، وقد رأت المعارضة في ذلك محاولة من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة.

- **عجز الحكومة:** أدرك حمادي لجبالي استحالة قيام حكومات سياسية بأدوار فعالة في المرحلة الانتقالية، كما أنه لا يمكنها الوفاء بتجسيد خططها وبرامجها ميدانيا في أجواء انتقالية يميزها شارع منتفض باستمرار واحتجاجات نقابات من ألوان سياسية غير الحاكمة، لذلك اقترح قيادة حكومة كفاءات وطنية لن يواجهها الشارع بما يواجه الحكومات السياسية.

ورغم الجهود التي قامت بها حكومات النهضة، فإن أداءها ظل ضعيفا حيث فشلت في الحد من البطالة، ومحاربة الفساد والذي قدره مختصون دوليون بمليار دولار سنويا(www.afdb.org) ، والحد من ارتفاع الأسعار، بل حاولت الرفع من الضرائب، فالأرقام المسجلة لا تتناسب مع ما تقدمت به في برنامجها الانتخابي، مما جعل الوضع يزداد سوءا، فخلال الربع الثاني لستة 2013 لم يتجاوز النمو 3%، معدل البطالة تجاوز 16%، معدل التضخم قارب 6%، معدل الفقر المقدر في حدود دولارين للفرد وصل إلى 24,7%. كما أن هذه المحدودية في الأداء قد ارتبطت بعجز الحكومة في حشد الموارد الداخلية والاتجاه نحو رؤوس الأموال الخارجية(الأشقر،2013، ص276.) التي لم تستطع توفيرها خصوصا في ظل الحصار الخليجي للتيار الإسلامي عدا قطر.

كما أن حركة النهضة وشريكيها حديثي عهد بالحكم، فلم يتأت لهم صياغة برامج واقعية، رغم وجوديا نظريا و بالأرقام لكنها لم تجرب و الأمر يتطلب وجودها في الحكم لفترات و فترات حتى تكسب خبرة الحكم و السلطة،و " اضطروا إلى التعامل مع آليات الحكم القديم في مساءلة إعداد ميزانية التنمية أو أصلاح الإدارة، و هو ما جعل مردودهم محل نقد شديد من طرف خصومهم"(صندي وآخرون، 2014، ص126)

- **الضغط المتصاعد للمعارضة:** عملت المعارضة في تونس خصوصا اليسارية منها، منذ سقوط نظام بن علي على الوقوف على الجهة المقابلة لتواجد الطيف السياسي الذي شكل لاحقا الترويكا، وسعت بعد انتخابات المجلس التأسيسي لأن تتكتل وتتوحد في جبهة واحدة من أجل مواجهة الحكم الجديد تحت مسميات عديدة

لكن أساسها محاربة إسلامية حركة النهضة بما تمثله هذه الأخيرة من ثقل في إطار المنظومة الإسلامية العالمية من خلال الدور الذي يلعبه راشد الغنوشي الذي يعد أحد المنظرين الكبار للإسلام السياسي الذي يسعى بكل الوسائل لإقامة الدولة الإسلامية.

من جهة أخرى، تسببت النهضة وحلفاؤها بطريقة غير مباشرة على دفع المعارضة نحو هذا المسار نتيجة لعزلها وإبعادها عن عملية تقرير مسار البلاد على أساس نتائج الانتخابات. كما شجع المعارضة في تونس على التصعيد من خلال الانسحاب من المجلس التأسيسي والنزول للشارع، الوضع الداخلي الذي ميزته الأزمة الاقتصادية، الاغتيالات السياسية لكل من شكري بلعيد ثم محمد براهمي، وكذا التنامي الكبير لتيارات الإسلامية وخصوصا السلفية منها.

على المستوى الخارجي تشجعت المعارضة بسقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر نتيجة لانقلاب العسكر، والمساهمة الكبيرة للدول الإقليمية وعلى رأسها دول الخليج في ذلك.

- **قانون الانتخابات وقضية العزل السياسي:** يعتبر الموقف من القوى المعادية للثورة والتي كانت مرتبطة بالنظام السابق من أكبر التحديات التي توجه الحكم الناشئ، على أساس أنه من العدالة عزل ومحاسبة الذين تسببوا في أزمات الشعب، لكن هذا العزل والإقصاء الكلى وعدم الليونة قد يترتب عنه وضع جديد قد يسقط النظام الجديد نفسه، كما أن "الثورات الجديدة لا تدار بثنائية الجريمة و العقاب، كما كان من أمر الثورات السابقة بمحاكمها و محاكماتها الصورية و الكاريكاتورية التي تنتهي قبل أن تبدأ. إن الانتقام قد يدخل الثورات في أنفاق لا تستطيع الخروج منها، فضلا أن العقاب قد يطال أناس و يترك آخرين، أو يظلم أبرياء و يبرئ مذنبين"(حرب 2012، ص31).

فقد أيدت حركة النهضة بادئ الأمر موضوع العزل السياسي، لكنها تراجعت بعد ذلك عن هذا الموقف على أساس أنه يمكن أن نتجاوز عن الذي لم يثبت بالدليل تسببه في مأساة الشعب، خصوصا أن فصيل سياسي كبير هو المعني بالأمر متمثلا في حزب نداء تونس ، وقد عبرت حركة النهضة عن ذلك من خلال تصويتها ضد الفصل 167 من مشروع قانون الانتخابات الذي نص على أنه لا يمكن أن يترشح لانتخابات مجلس نواب الشعب كل من تحمّل مسؤولية صلب الحكومة في عهد الرئيس المخلوع باستثناء من لم ينتم من أعضائها إلى التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، كما لا يمكن الترشح لكل من تحمل مسؤولية في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل وفق مقتضيات الأمر عدد 1089 المؤرخ في 3 أغسطس2011. وتبقى هذه الأحكام سارية المفعول إلى حين تطبيق منظومة العدالة الانتقالية وفق الفقرة 9 من الفصل 148 من الدستور من خلال حضور راشد الغنوشي للمجلس من أجل محاولة الإقناع بذلك مصرحا: "نحن لا نريد الزج بالمسار الانتقالي في الخطر خاصة وهو في مراحله الأخيرة، وموقف قيادة النهضة يتبنى عدم التصويت على الفصل وجئنا لإقناع النواب بهذا الموقف"(المديني،www.al-sharq.com)

- **تنامي التشدد الإسلامي:** من التحديات التي واجهت حكومة حمادي الجبالي الموقف من الإسلاميين المتشددين في صورة أنصار الشريعة التي زحفت على تونس مما جعل الخوف منها يزداد خصوصا في ظل سلوكات مريبة لبعض عناصرها وصلت إلى حد استعمال العنف، وتصريحات نارية لزعمائها وخصوصا قائدها أبو عياض التونسي، كما أن شبهة اغتيال المعرض شكري بلعيد كانت تحوم حول هذا التنظيم، مع وجود الكثير من السياسيين و خصوصا اليساريين منهم الذين يحاولون إلصاق تهمة الاغتيال للنهضة من منطلق معارضة

شكري بلعيد للحكم الجديد، إلا أن المنصفين من مختلف التيارات لا يرون أن النهضة قد تلجا للعنف و حتى في السابق إن نسب لبعض أفرادها بعض السلوكات في هذا الإطار" فقد تبنته ضد نظام كان يقمعها و كان يتعقبها و لم تستعمله ضد خصوم سياسيين آخرين"(سعيد، 2014، ص146).

ورغم محاولات الغنوشي خصوصا بالتقرب من التيار السلفي وثنيه عن ما يمكن أن يفسد مسار الدولة الجديد في ظل ما ينعم به الإسلاميون وغيرهم من حريات وحقوق، وقد تهربت الحركة من اتخاذ إجراءات حاسمة نحو عنف السلفيين، ما يظهرها متواطئة معهم و متعاطفة(صندي، ص92) ، وكانت تدافع عنهم و تتهم المعارضة بالتآمر على أنصار الشريعة، إلا أن ذلك لم يجد نفعا، مما دفع حكومة علي العريض بعد توفر أدلة على علاقة أنصار الشريعة بأعمال عنف وبالقاعدة، على إدراجها كجماعة إرهابية. أما حزب التحرير الذي نال الاعتماد كحزب سياسي فظل يهاجم حركة النهضة حيث يراها بعيدة عن مشروع الخلافة الإسلامية .

رابعا : تنازلات الحركة مقابل تلازم المسارات السياسية

أمام الوضع السياسي الجديد الذي تميز بالاحتقان وظهور مؤشرات قد تؤدي إلى انسداد من شأنه الرجوع بتونس إلى الوراء، عرضت حركة النهضة رؤيتها من اجل استمرار العملية السياسية مع انسحابها من الواجهة متمثلة فيما يلي:

- **الحوار الوطني حتمية للخروج من الأزمة:** أمام الأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد نتيجة لاغتيال المعارض محمد براهمي وانسحاب نواب المعارضة من المجلس التأسيسي وإصرارهم على حله وذهاب حكومة علي لعريض، في مقابل تمسك الترويكا بالشرعية وضرورة استكمال المرحلة الانتقالية من أجل إرساء معالم الدولة، كان لابد من خلق مساحة مشتركة بين الطرفين للوصول إلى خارطة طريق بمشاركة الطرفين.

وقد رعى الحوار بين الطرفين رباعي متكون من : الاتحاد العام التونسي للشغل، منظمة أرباب العمل (أوتيكا)، عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث بلور هذا الرباعي مبادرة للخروج من الأزمة بعد تفاوض دام أكثر من شهرين تخلله انقطاعات بسبب عدم الاتفاق على بعض القضايا، إلا أن الحوار بعد ذلك انطلق لأن الجميع كان أمام خيارين : إما التوافق أو فتح الباب أمام العامل الخارجي للتدخل في البلاد، و قد كان موقف النهضة التأييد والقبول مند الوهلة الأولى مشترطة مشاركة الجميع بما فيها الأطراف السياسية التي لم تمضي على المبادرة، والممثلة بالمجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) بالحوار الوطني حتى لا تحدث عثرات في المستقبل.

حيث تمثلت المبادرة في خارطة طريق للمرحلة المقبلة لإنهاء مسار الانتقال الديمقراطي (بالضيافي،www.studies.alarabiya.net)، وتنظيم انتخابات عامّة تحت إشراف حكومة كفاءات مستقلة، لا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة، و اتفق الجميع في إطار التوافق على تشكيل ثلاث لجان لبحث سبل تطبيق خارطة الطريق المدرجة ضمن مبادرة الحوار الوطني، على أن تتكفل الأولى بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات المقبلة، والثانية بصياغة الدستور الجديد، الثالثة بتشكيل حكومة الكفاءات. وقد ضبطت للحوار مواعيد يكون الانطلاق في 2013/10/25، ويستغرق أربعة أسابيع.

- تنازل حركة النهضة عن الحكومة وتمسكها بتلازم المسارات: الملاحظ أن الطرف المتضرر حسابيا من مشروع المبادرة هي حركة النهضة حيث أنها الطرف الخاسر ضمن الترويكا بتنازلها عن الحكومة رغم أنها القوة الكبرى في المجلس التأسيسي، ومع هذا قدمت حركة النهضة مصلحة تونس على مصلحتها الخاصة، حيث اشترطت مشاركة الجميع تفاديا لمواقف لاحقة قد تكون غير محسوبة.

كذلك أمام تململ بعض قوى المعارضة بخصوص جدية تنازل الحركة عن الحكومة، قام علي العريض بتاريخ 2013/10/25 بتوجيه رسالة للرباعي راعي الحوار مؤكدا فيها على التزامه بالاستقالة في إطار خريطة الطريق، واستعداده لبدء في التشاور حول حكومة تصريف الأعمال، وكما هو معلوم أن الاستقالة الفعلية للحكومة لا يمكن أن تكون إلا في الوقت المحدد لها وهو ثلاثة أسابيع.

وفي مقابل ذلك أكدت حركة النهضة على ضرورة تلازم المسارات من خلال ضرورة ترك المجلس التأسيسي يقوم بعمله دون إرباك أو تعطيل له من المعارضة وأن لا يتحول الحوار إلى مجلس موازي للمجلس التأسيسي، وأن يتم انتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، واستكمال المصادقة على مواد الدستور في الآجال المحددة في خريطة الطريق، إضافة إلى قانون الانتخابات، وتحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تحديدا دقيقا (الجمعاوي 2014، ص25) .

هذه الخطوات من الحركة سيعتبرها الدارسون للتاريخ مستقبلا كموقف حكيم حفظ البلاد من شلال الدم الذي وقعت فيه مصر(Bozarslan 2015, p 173).

خامسا: الدستور التوافقي أساس الدولة المدنية

نتناول موضوع الدستور التوافقي في أربعة نقاط، أولها من خلال استعراض رؤية الحركة للدستور ونظام الحكم، ثم التطرق لأهم تنازلات الحركة من أجل دستور توافقي ، وبعد نسلط الضوء على أهم مضامين الدستور الجديد 2014 ثالثا، وفي الأخير نخصص نقف عند أهم المواقف عبر البيئتين الداخلية والخارجية من الدستور الجديد.

لقد تبنت حركة النهضة في إطار برنامجها الانتخابي للمجلس التأسيسي نظاما برلمانيا صريحا على أساس أنه استجابة وترجمة لأصوات الشعب، حيث يرتكز النظام على السلطة التشريعية المستمدة من الشعب، كما أن الحكومة مسؤولية أمام البرلمان وأن الرئيس ينتخب داخل البرلمان. هذه الرؤية خالفتها معظم الأحزاب السياسية بما فيها شركاء الحركة في الترويكا، فهي ترى في ذلك عدم التوازن بين السلطات من خلال تميز السلطة التشريعية، وهي تحبذ نظاما فيه توازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وخصوصا من ناحية الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وبالأخص ما تعلق بالأمن الداخلي والسياسة الخارجية وتعيين الوظائف العليا المدنية. كما ترى الحركة أن مصدر التشريع الأساسي هو الشريعة الإسلامية دون إغفال لما وصلت إليه البشرية من حداثة و تقدم.

لقد تنازلت حركة النهضة عن الكثير من رؤاها الخاصة، في سبيل تحقيق الوفاق الوطني وضمان الانتقال إلى مرحلة الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات، سواء ما تعلق بطبيعة نظام الحكم وصلاحيات السلطات، أو بكون الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع في تونس، وما تعلق بالتدين وعلاقة الدولة به وفيما

يتعلق بحرية الاعتقاد وحكم التكفير، حيث توافق النواب على الصيغة التالية للفصل السادس محل الجدل: "الدولة راعية للدين كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. وتلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على العنف والتصدي لها". وقد انجر عن تنازلات الحركة استقالة أربعة من أعضائها وهم النواب فرح النصيبي، خاليد بلحاج، وكوثر الأدغم وأحمد السميعي، (السياني، www.sabanews.net) مع استياء بعض القيادات البارزة كالصادق شورو الذي صرح بأن الدستور ولد ميتا.

انطلقت عملية التصويت على الدستور فصلا فصلا بتاريخ 2014/01/03، ودامت لمدة 20 يوما، لتتم المصادقة عليه بتاريخ 2014/01/26 بموافقة 200 نائب، واعتراض 12، وتحفظ 4 نواب، وجاء الدستور التونسي في 149 فصلا موزعة على عشرة أبواب، إضافة إلى توطئة مختصرة تعتز بنضال الشعب التونسي في سبيل القضاء على الاستبداد وأن هذا الدستور جاء تحقيقا لأهداف ثورة الحرية والكرامة ثورة 17 ديسمبر 71 2010-14 جانفي 2011، واستعرضت انتماءاته للإسلام وتمسكه بالقيم العالمية من حماية للحقوق والحريات، مركزة على النظام الديمقراطي التشاركي المراد إقامته، مرورا بالوقوف مع الشعوب في نضالها من أجل تقرير مصيرها وصولا إلى حقوق الأجيال الحالية في بيئة سليمة والقادمة في موارد مستدامة.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها أنه جاء متوازنا في أحكامه "في مقابل أن الدولة راعية للدين وحامية للمقدسات، فإنها كافلة لحرية المعتقد والضمير، وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي"(عوض، www.shorouknews.com). أما فيما يتعلق بطبيعة نظام الحكم فهو مختلط: برلماني ورئاسي، متوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية، كما أن هذه الأخيرة برأسين رئيس حكومة و رئيس جمهورية، يتمتع كل منها بصلاحيات معتبرة ومن ذلك رئيس الجمهورية الذي ينتخب بطريقة الاقتراع المباشر والسري مما يكسبه قوة إضافية.

بالنسبة لموقف الترويكا فقد احتفلت حركة النهضة بشكل باهر بمناسبة المصادقة على الدستور، ولم تبد مظاهر الاستياء بين صفوف المناضلين، بل ذهب راشد الغنوشي إلى حد تشبيه الدستور بدستور الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة واعتبره من جهة أخرى أحد أهم دساتير الحداثة.

أما عن موقف المعارضة في صورة الجبهة الشعبية، فقد سجل غياب ناطقها الرسمي حمة الهمامي عن حفل ختم الدستور الجديد تعبيرا عن رعد رضاه عما حدث. بالنسبة لنداء تونس، فقد عبر الأمين العام بكوش عن ارتياحه للتوافق وأن يتواصل حل القضايا الأخرى بنفس الطريقة.

كان موقف الحركات السلفية وحزب التحرير تهجميا على الحركة على أساس أن حركة باعت الشعب للعلمانيين وأنها سرقت حق الشعب في دستور ينص صراحة على موقع الشريعة فيه.

أما على المستوى الخارجي فقد استحسنت معظم الدول والهيئات الدولية التجربة ومن ذلك هيئة الأمم المتحدة و اعتبرت التجربة التونسية مثالا يقتدى به.

لقد استطاعت التجربة التونسية الجديدة تجاوز غالبية تحديات المرحلة الانتقالية بفضل خريطة الطريق التي اشرف عليها إطراف الحوار الوطني، وما كان ذلك ليتحقق لولا التنازلات الكبيرة التي قدمتها حركة النهضة في سبيل استقرار البلاد في صورة التنازل عن الحكومة وكثير من رؤاها بخصوص الدستور وطبيعة

الحكم. وليس من السهل أن يتنازل حزب فائز في الانتخابات لولا قناعته المبدئية بان الأغلبية لا يجب أن تمثل الاستبداد، وأن النضال السياسي والانتقال الديمقراطي يبنيه الجميع بما فيه الأقلية، والتوافق خصوصا في المراحل الانتقالية أساس الاستقرار المستقبلي. ويمكن القول أنه من الخطأ الاعتقاد أن حركة النهضة تعتبر الطرف الخاسر في المرحلة السابقة، فعلى العكس تماما، فقد خاضت الحركة تجربة الحكم التشاركي وأقامت الحجة على القوى السياسية وقدمت بتنازلاتها صورة لمشروع سياسي من أجل الوطن ومستقبل الأجيال بعيدا عن التمسك بمصالح حزبية ضيقة.

خاتمة:

إن التيار الإسلامي في صورة حركة النهضة تيار مهيكل في تونس، ورغم محاولات إبعاده وما مورس عليه من طرف السلطة الحاكمة في مختلف المراحل، إلا أنه بمجرد أن تتاح له الفرصة أثبت مكانته سياسيا، وقد تجسد ذلك من خلال مختلف المواعيد الانتخابية منها التي جرت في بداية ثمانينات من القرن الماضي دعما للمناضل الوطني احمد المستيري، كذلك في الانتخابات التشريعية لسنة 1989 تحت غطاء القوائم المستقلة، ثم بالخصوص انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011.

أما بالنسبة لأبرز الاستنتاجات هذه الدراسة فهي كالتالي:

- تعتبر المرحلة الانتقالية أهم وأصعب مرحلة في التحول الديمقراطي لارتباطها بجملة من التحديات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، الواجب تجاوزها من خلال إجراءات على رأسها النجاح في صياغة دستور توافقي، تحديد مواعيد للانتخابات وإجراءها تحت إشراف هيئات مستقل وكذا التعامل الموضوعي مع القوى المضادة للثورة.

- أجريت الانتخابات في 23 أكتوبر 2011، حيث فازت حركة النهضة فيها بمجموع 90 مقعدا من 270 إجمالي أعضاء المجلس منهم 42 امرأة، وقد شهد المراقبون المحليون والدوليون بشفافية الانتخابات في سيرها أجواء جد طبيعية. لم تنفرد حركة النهضة بالحكم بل أقامت تحالفا مع حزبين علمانيين، وقد كان بإمكانها التحالف مع أحزاب قريبة منها إيديولوجيا، لكنها ظلت وفية لتحالفها السابق في إطار ما عرف بهيئة 18 أكتوبر2005 للحقوق والحريات.

- مثلت حركة النهضة التسيير التشاركي بقبول حكما جديدا "ترويكا"، أسندت رئاسة الجمهورية فيه إلى شخصية سياسية مناضلة علمانية يسارية متمثلة في شخص منصف المرزوقي ، أما المجلس التأسيسي فأسندت رئاسته إلى مصطفى بن جعفر وهو رئيس التكتل الديمقراطي للعمل والحريات وهو كذلك حزب علماني، في حين أن حركة النهضة اكتفت برئاسة الحكومة من خلال شخص أمينها العام حمادي الجبالي وليس رئيسها راشد الغنوشي.

- إن إقامة الحركة "الترويكا" ليس لضعف منها وإنما لإيمانها بالعمل الجماعي مع مختلف التيارات السياسية بغض النظر عن إيديولوجيتها، من أجل حكم لا استبداد فيه لفرد أو حزب أو مؤسسة، وهذه التحالفات ليست تكتيكا بل هي قناعات حقيقية، فحركة النهضة حزب فصل منذ السنوات الأولى لتأسيسه في قضاياه العقائدية

والأصولية، فهو يجعل للعقل مكانة كبرى ولا يتجمد عند المعنى اللغوي للنصوص، كما أن الحركة تمتاز ببناء تنظيمي على رأسه مؤسسات لكل منها اختصاص وسلطات مستقلة عن غيرها، مع التكامل لا تداخل فيما بينها، وبناءها التنظيمي يماثل النظام البرلماني الذي تنشده الحركة لتونس، والحركة مارست وتمارس أرقي صور الديمقراطية ومن ذلك استفتاءها لمناضليها في القضايا المصيرية التي لا تستطيع القيادة الفصل فيها ومن ذلك استفتاء تأجيل المؤتمر العاشر.

- أمام الأزمات التي عرفتها تونس خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، شكلت الحركة حكومة ثانية برئاسة على العريض مع إسناد وزارات السيادة لأشخاص مستقلين، وهذا بعد استقالة حمادي لجبالي الذي ترأس أول حكومة بعد الحراك مكونة في غالبيتها من أعضاء في الحركة.

- نتيجة لتواصل مسلسل الاغتيالات السياسية والاحتجاج بالشارع واستجابة لنداء رباعي الحوار الوطني، وافقت الحركة على خريطة المقترحة لتسيير ما تبقى من المرحلة الانتقالية حيث التزمت باستقالة حكومتها وتكليف شخصية محايدة بتشكيل حكومة جديدة غير سياسية، وفي مقابل ذلك أكدت حركة النهضة على ضرورة تلازم المسارات من خلال ضرورة ترك المجلس التأسيسي يقوم بعمله دون إرباك أو تعطيل له من المعارضة وأن يتم انتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، واستكمال المصادقة على مواد الدستور في الآجال المحددة في خريطة الطريق، إضافة إلى قانون الانتخابات، وتحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وهذا حتى تمر مرحلة الانتقال الديمقراطي بسلام ولا تتعثر العملية.

- تنازلت حركة النهضة عن الكثير من رؤاها الخاصة المتعلقة بالدستور، في سبيل تحقيق الوفاق الوطني وضمان الانتقال إلى مرحلة الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات، ومن أهم التنازلات طبيعة النظام الذي كانت تراه برلمانيا ، وكذلك ما تعلق بالشريعة فقد تقبلت عدم النص الصريح على أن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع.

- في الأخير، إن النجاح الديمقراطي في تونس يعود إلى الحزب الذي فاز بالانتخابات، والمتمثل في حركة النهضة بقيادة الغنوشي. الذي أقام تحالفا مع علمانيين، فتنازل لهم عن رئاسة الدولة والبرلمان، ثم من اجل فك الانسداد في أجهزة الدولة آثر التنازل عن الحكومة وعن نظرته لنظام الحكم و مكانه الشريعة الإسلامية في الدستور.

قائمة المراجع :

1- كتب بالعربية

- الأشقر، جلبير ، الشعب يريد بحث جدري في الانتفاضة العربية، تر. عمر الشافعي، دار الساقي، منتدى المعارف، بيروت، 2013
- الانباري، حسن وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، شهرية الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
- بلقزيز، عبد الإله ، ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، 2012.
- الجمعاوي، أنور ، المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، جانفي 2014،
- حرب، علي ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط.2، 2012.
- حمي الدين، عبد العلي ، الثورة الشعبية في تونس، مدى قابلية النموذج للتقييم، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011.
- خميس، كامل أحمد و آخرون، "الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014.
- سعيد، الصافي ، جدل ما بعد الثورة، شركة عربية للإعلام المتعدد، تونس، 2014.
- صندي، وفاء وآخرون، غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي(أزمة نخبة و شعب) (شهادة 45 مفكرا و باحثا)(ورقة تحليلية)، منتدى المعارف، 2014.
- الكتبي، ابتسام وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية، مؤسسة الفكر العربي للبحوث و الدراسات، بيروت، 2012.
- المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، التقرير النهائي حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس، أكتوبر 2011
- *مرسوم رقم 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات*
- ياسين، السيد (مصر) وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية، مؤسسة الفكر العربي للبحوث و الدراسات، بيروت، 2012.

2- كتب بالفرنسية

- Hamut Bozarslan, Révolution et état de violence, moyen – orient 2011-2015 .Paris .
- Moncef Marzouki, L'invention d'une démocratie: Edition La

CNRS Edition, 2015 Paris

3- مواقع الكترونية :

- بالضياف، منذر ، الحوار الوطني في تونس..التحديات والسيناريوهات!، متاح في موقع معهد العربية للدراساتwww.studies.alarabiya.net ، تاريخ الاطلاع : أكتوبر 2016.

- السياني، حسين ، دستور تونس الجديد يتسبب في تصدع كتلة حركة النهضة التأسيسي، متاح في موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبا) www.sabanews.net ، تاريخ الاطلاع : نوفبر 2016.
- عوض، إبراهيم ، اعتماد دستور الجمهورية التونسية، متاح في موقع الشروق
- www.shorouknews.com ، تاريخ الاطلاع : أكتوبر 2016.
- المديني، توفيق ، الرابحون والخاسرون من سقوط العزل السياسي في تونس، متاح في موقع بوابة الشرقwww.al-sharq.com ، تاريخ الاطلاع : أكتوبر 2016.
- موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تونس، نتائج انتخابات-2011. www isie.tn تاريخ الاطلاع : نوفمبر 2016.
- African Development Bank, Révolution tunisienne: www.afdb.org. Enjeux et perspectives économiques تاريخ الاطلاع : ديسمبر 2016.